

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٢٦٣ لسنة ١٩٥٩

بتعديل القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ بإصدار قانون
المؤسسات العامة

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ بإصدار قانون المؤسسات العامة ؛
وعلى القانون رقم ٢٥٧ لسنة ١٩٥٩ بتطبيق أحكام قانون المؤسسات
العامة في إقليم الجمهورية ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرر القانون الآتي :

مادة ١ - يستبدل بنص المادة ٣ من قانون المؤسسات العامة
الصادر به القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ المشار إليه بالنص الآتي :"مادة ٣ - للمؤسسات العامة أن تتعاقد وأن تجرى جميع التصرفات
والأعمال التي من شأنها تحقيق الغرض الذي أنشئت من أجله ، ولها عقد
قروض بضمان الحكومة أو بغيره مع البنوك والحكومات والهيئات الأجنبية
والمؤسسات الدولية ولها إصدار سندات في الجمهورية العربية المتحدة
أو في الخارج للحصول على الأموال اللازمة لتنفيذ أعمالها .وتحدد شروط عقد القرض وشروط إصدار السندات بقرار
من رئيس الجمهورية " .مادة ٢ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ
نشره ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٤ جمادى الأولى سنة ١٣٧٩ (٢٥ نوفمبر سنة ١٩٥٩)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٢٦٤ لسنة ١٩٥٩

بشأن تعديل المادة ٤٢ من القرار بالقانون رقم ١٤
لسنة ١٩٥٨ المتضمن نظام هيئة الشرطة

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى القانون رقم ١ لسنة ١٩٥٨ بشأن إدخال بعض التعديلات
في التشريعات القائمة في إقليم مصر وسورية ؛وعلى قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٥٨ بشأن تنظيم
هيئة الشرطة في الإقليم السوري ؛

وبناء على ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرر القانون الآتي :

مادة ١ - يستبدل نص المادة ٤٢ من القرار بقانون رقم ١٤
لسنة ١٩٥٨ المشار إليه بالنص الآتي :"تحدد فترة الانتقال بمدة أقصاها ثلاث سنوات من تاريخ العمل
بهذا القانون " .مادة ٢ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به في الإقليم
السوري اعتبارا من تاريخ العمل بأحكام القرار بالقانون رقم ١٤
لسنة ١٩٥٨ ماصدر برئاسة الجمهورية في ٢٧ جمادى الأولى سنة ١٣٧٩ (٢٨ نوفمبر سنة ١٩٥٩)
جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٥٩

بتعديل المادة الرابعة من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٥٨
بشأن تحديد رسم الخروج

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٥٨ المعدل بالقانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٩
في شأن خضوع رعايا الجمهورية العربية المتحدة وسياراتهم الخاصة لديهم
خروجهم من أراضي الإقليم السوري لرسم الخروج ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛